

## الفصل الرابع

### المشكلة الاقتصادية

من المعلوم أن الاقتصاد هو سلوك بشري يتضمن استخدام الفرد والمجتمع للموارد في سبيل إشباع الحاجات والرغبات على أفضل وجه. إن منشأ الحاجة إلى السلوك الاقتصادي هو وجود ما يعرف في الاقتصاد بالمشكلة الاقتصادية، والتي تتمثل فيما يعرف بالندرة النسبية Scarcity ، والتي تعني ندرة الموارد الاقتصادية المتاحة بالنسبة للحاجات والرغبات الإنسانية. إن الإنسان عادة ما يحتاج ويرغب في الكثير من السلع والخدمات التي تشبع تلك الحاجات والرغبات ، ولاشك أن إنتاج تلك السلع والخدمات يتطلب استخدام الموارد الاقتصادية اللازمة لذلك الإنتاج ، ولو نظرنا إلى الحاجات والرغبات في مقابلة الموارد الاقتصادية المتاحة لوجدنا أن الموارد الاقتصادية المتاحة محدودة بالنسبة للحاجات والرغبات الإنسانية . وهكذا فإن الموارد الاقتصادية لا تكفي لإنتاج كل ما يرغب فيه الأفراد والمجتمعات من سلع وخدمات مما يعني أن إشباع كل الحاجات والرغبات الإنسانية غير ممكن عمليا ، ولذا فلا بد من إشباع بعضها وإهمال البعض الآخر ، أي أن المجتمع دائما ما يكون في مواجهة مشكلة الاختيار ، فهناك العديد من الحاجات والرغبات التي يلزم لإشباعها إنتاج سلع وخدمات ، وهذه السلع والخدمات يلزم لإنتاجها استخدام الموارد اللازمة ، لكن لما كانت الموارد الاقتصادية محدودة فإنه لا يمكن إنتاج كل السلع والخدمات وبالتالي لا يمكن إشباع كل الحاجات والرغبات لذا وجب الاختيار ، فما هي الحاجة التي تشبع وما هي الحاجة التي تهمل ؟ إن المنطق العقلي يقتضي وجود طريقة يتم بموجبها ترتيب

الحاجات والرغبات وفق الأهمية النسبية بحيث يتم تلبية الحاجات الأهم قبل الحاجات الأقل أهمية ، وبذلك يكون المجتمع قد استخدم موارده الاقتصادية أكفأ استخدام حيث أمكنه أن يحقق أكبر منفعة ممكنة من استخدام الموارد. إن عملية الاختيار وفق الأهمية النسبية بحيث يتم تلبية الحاجات الأكثر أهمية ( التي تحقق أكبر نفع ممكن ) أولا ثم التي تليها في الأهمية وهكذا ، ومن ثم تكون الحاجات التي لم تسعفنا الموارد الاقتصادية المتاحة بإشباعها هي حاجات أقل أهمية ( أقل منفعة ) من التي تم إشباعها ، إن هذه العملية هي جوهر السلوك الاقتصادي ، وتتلخص في كيفية استخدام الموارد الاقتصادية المحدودة لتحقيق أكبر منفعة ممكنة للفرد والمجتمع. لاشك أنه لو كانت الموارد غير محدودة ( أي متاحة ووافرة بدون جهد وتعب ) مثل الهواء الجوري لما كانت هناك أي حاجة لعملية الاختيار أو السلوك الاقتصادي ، ولما كانت هناك أي

## المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي

لقد عرفنا فيما سبق أن المشكلة الاقتصادية كما يقرها علماء الاقتصاد تتمثل فيما يعرف بالندرة النسبية أي ندرة الموارد الاقتصادية المتاحة في مقابلة الحاجات والرغبات الإنسانية . والسؤال هنا هل فرضية المشكلة الاقتصادية بهذا التقرير يمكن القبول بها في الاقتصاد الإسلامي أم لا ؟ في الحقيقة أننا نجد هناك تبايناً واضحاً في موقف الباحثين في الاقتصاد الإسلامي حول هذه القضية .

**فهناك من رفض قبول فرضية الندرة النسبية** استناداً إلى بعض النصوص القرآنية، ورأوا أن في تقريرها مخالفة للاعتقاد الصحيح بأن الله سبحانه وتعالى قد تكفل بالرزق وأوجد في الأرض كل ما يحتاجه البشر. فمن النصوص قول الله تعالى : ﴿ الله الذي خلق السماوات والأرض وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم ، وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم الأنهار، وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار وآتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار ﴾ [سورة إبراهيم، ٣٢-٣٤] ، وقوله تعالى : ﴿ وأسئلكم نعمه ظاهرة وباطنة ... ﴾ الآية [سورة لقمان، ٢٠] ، وقوله تعالى : ﴿ وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين ﴾ [سورة فصلت، ١٠] ، وقوله تعالى : ﴿ وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ... ﴾ الآية [سورة هود، ٦] . فهذه النصوص القرآنية وغيرها تبين أن الله تعالى قد تكفل بالرزق وقدر في الأرض أقواتها تقديراً يغطي حاجات الإنسان بل يفيض عن حاجاته .

**وهناك من الباحثين من يقرر أن فرضية الندرة النسبية لا تتنافى مع تلك النصوص الشرعية ولا تتعارض مع المعتقدات الإسلامية** ، بل المشكلة الاقتصادية وصف ملائم يقبله العقل لواقع الحياة الاقتصادية مستدلاً بما يلي :

١- أن دلالة الآيات التي يستشهد بها من يرفض المشكلة الاقتصادية ليست دلالة قطعية ، كما أن في القرآن الكريم من النصوص ما يشير إلى انصاف هذا العالم بالندرة في الموارد وأن الموارد ليست متاحة لبني البشر بالطبيعة ، مثل قوله تعالى : ﴿ وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم ﴾ [سورة الحجر، ٢١] ، وقوله تعالى : ﴿ ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض ولكن يتزل بقدر ما يشاء إنه بعباده خبير بصير ﴾ [سورة الشورى، ٢٧] .

لعباده لبعثوا في الارض ولكن يتزل بقدر ما يشاء إنه بعباده خبير بصير ﴿ [ سورة الشورى ، ٢٧ ] .

- ٢- أن هناك من الأوامر الشرعية والآداب الإسلامية ما يعضد قبول فرضية الندرة النسبية ، فالحث على الاقتصاد في الموارد والنهي عن الإسراف والتبذير يدل على إقرار محدودية الموارد إذ لو كانت الموارد غير محدودة لما برزت الحاجة إلى مثل هذا السلوك .
- ٣- مفهوم البركة في الإسلام يؤكد محدودية الموارد وندرتها النسبية ، فالبركة ليست سنة كونية موجودة بل هي منحة ربانية ونعمة إلهية يمن الله بها على من يشاء من عباده فيجعل القليل كثيرا ، ولو كانت الموارد وافرة كثيرة بشكل يغطي حاجات البشر جميعا لم يكن في البركة معنى المنحة الربانية التي يختص الله بها بعض عباده .
- ٤- الواقع والحس يؤيدان محدودية الموارد الاقتصادية فعلى مستوى الفرد أو المجتمع في الغالب لا يوجد من تتوافر له كل الموارد اللازمة لتلبية جميع ما

٢٧

الفصل الرابع : المشكلة الاقتصادية

مبادئ الاقتصاد الإسلامي ١٠٣٦١

يرغب فيه أو يحتاج إليه ( حتى مع الالتزام بالمباحات ) . فليس هناك أي دليل في تاريخ البشرية المعروف على أن المشكلة الاقتصادية قد اختفت من مجتمع من المجتمعات ، نعم قد تختفي المشكلة الاقتصادية لدى فرد من الأفراد أو لدى جماعة قليلة من الزاهدين ولكنها لم تختف أبدا لدى أغلب الأفراد والمجتمعات .

٥- هناك بعض القواعد والترتيبات الخاصة بالأنظمة الاقتصادية سببها هو محدودية الموارد فنظم الملكية والتوزيع والتكافل الاجتماعي وغيرها إنما أملتتها محدودية الموارد فلو كانت الموارد الاقتصادية غير محدودة لما كان هناك أي حاجة لتنظيم ملكية الأفراد والمجتمع وتعيين حدود لكل منها ولم يكن هناك حاجة لتنظيم عملية التوزيع وإعادة التوزيع .

والذي يبدو فيما يتعلق بهذه القضية أن المشكلة الاقتصادية بطبيعتها ، وهي الندرة النسبية للموارد الاقتصادية في مقابلة الحاجات والرغبات ، وصف صحيح ولا معارضة فيه مع النصوص الشرعية ، ولتوضيح ذلك نقول إنه من جهة الحاجات والرغبات الإنسانية يمكن أن تتسع إلى حد كبير حتى لدى الإنسان المسلم ، فباب المباح في الإسلام واسع ، وإذا كانت حاجات الإنسان الضرورية يمكن حصرها فإن هناك من شبه الضروريات والكماليات الشيء الكثير الذي أباحه الإسلام ، إذ الأصل في الأشياء الإباحة ، فالله سبحانه وتعالى يقول : ﴿ قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون ﴾ . [ سورة الأعراف ، ٣٢ ] ، وعليه فإن تعدد الحاجات والرغبات

٢٨